مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

ما يزال بإمكان العراق إرغام الولايات المتحدة على الخروج من أراضيه

سجاد جياد

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

ما يزال بإمكان العراق إرغام الولايات المتحدة على الخروج من أراضيه

سجاد جياد *

قال مسؤول أمريكي لم يكشف عن اسمه خلال المفاوضات مع الحكومة العراقية: «مبدئياً، إننا بحاجة إلى ورقة رسمية من الحكومة العراقية». وبدون تلك الورقة لن تعود القوات أمريكية إلى العراق، فبعد أسبوعين من سقوط الموصل بيد تنظيم داعش الإرهابي الذي أعلن سيطرته على الموصل في حزيران عام 2014، تلقت إدارة أوباما ورقة رسمية أذنت للقوات الأمريكية بالانتشار في العراق. وبعد خمس سنوات ونصف، ستحدد هذه الورقة أيضاً ما إذا كانت القوات الأمريكية ستبقى في العراق أو تغادره.

مع استمرار تداعيات الضربات الجوية التي قتلت قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس في بغداد في 3 كانون الثاني 2020، تمرّ العلاقة بين العراق والولايات المتحدة بمرحلة عصيبة؛ إذ أدى الغضب الكبير من تلك الهجمات إلى زيادة الضغوط السياسية على الحكومة العراقية بإرغام القوات الأجنبية –التي تعمل ظاهرياً على التدريب وتقديم المشورة والدعم للحملة العسكرية ضد تنظيم داعش– على الرحيل من الأراضي العراقية. ففي 5 كانون الثاني من العام الحالي صوّت مجلس النواب العراقي لصالح قرار يطالب حكومة عبد المهدي «بإنهاء وجود القوات الأجنبية»، وإلغاء المساعدة العسكرية لمحاربة تنظيم داعش. وإذا استمرت الحكومة العراقية بهذا القرار، وانتهى وجود القوات الأمريكية في العراق، فستكون هناك عواقب وخيمة، منها:

أولاً: سيؤدي ذلك إلى تدهور العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، مع حدوث ضرر محتمل لأمن العراق، وستضر بالموقع الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ثانياً: رحيل القوات الأمريكية يعني انتصار مؤيدي إيران في العراق، وسيحقق أهداف السياسة الخارجية للحكومة الإيرانية؛ وبالتالي زيادة نفوذها في العراق.

ثالثاً: سوف يتسبب هذا في إعادة النظر في كون العراق حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من استمرار رؤية الولايات المتحدة للعراق كساحة لمحاربة إيران.

* المدير التنفيذي لمركز البيان للدراسات والتخطيط.

كيف وصلنا إلى هذه المرحلة؟

بدأت سلسلة الأحداث التي أدت إلى قرار البرلمان العراقي بعد أن أقدمت الولايات المتحدة على اغتيال سليماني –قائد فيلق القدس الإيراني الذي ينفذ العمليات غير التقليدية خارج الأراضي الإيرانية التابع للحرس الثوري الإسلامي– في مطار بغداد في حوالي الساعة 12:47 صباحاً في 3 كانون الثاني. في حين أن إدارة ترامب قدمت حجة بأنها استهدفت سليماني؛ لأنه كان يخطط لهجوم «وشيك» على الأمريكيين، إلا أن آخرين يشكون في أنه خطّط لاغتياله قبل عدة شهور، وأن اغتياله كان جزءاً من خطة أكبر لتوجيه ضربة لفيلق القدس.

وربما الشيء غير الواضح هو رد فعل السياسة العراقية فيما لو قُتل سليماني خارج العراق. إلا أن مقتل جمال جعفر –الذي يحمل لقب أبو مهدي المهندس– له وقع أكبر على السياسة العراقية من مقتل سليماني، على الرغم من أنه لا يبدو أنه كان من المخطط قتل المهندس في تلك الهجمة. وحتى وقت قريب، كان جمال جعفر نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي –وهي هيئة شبه عسكرية أنشئت للإشراف على الفصائل والمقاتلين المتطوعين للقتال ضد تنظيم داعش ضد تنظيم داعش في عام 2014– إلا أن دوره في السياسة كان أكبر بكثير من هذا، وكان وفاته كارثياً على هذه الفصائل.

جاءت إدانات عمليات القتل بسرعة، إذ وصفها رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي بأنها «عدوان على العراق ... وانتهاك صارخ للسيادة العراقية»، إلى جانب استنكار قادة أكبر الكتل في البرلمان. وعلى صعيد التحركات النيابية دعا تحالف البناء البرلمان إلى التحرك على الفور لاستعادة سيادة العراق بإخراج الولايات المتحدة، ومنعها من استخدام أراضي العراق، ومجاله الجوي لإجراء مثل هذه العمليات.

لقد فوجئت إدارة ترامب برد فعل السياسة العراقية وباشرت منع البرلمان من عقد اجتماعهم عبر ممارسة الضغوط على عدة أحزاب؛ إذ لم تتوقع الولايات المتحدة مقتل المهندس؛ وبالتالي لم تخطط لما سيحدث بعد ذلك، على الرغم من المحاولات السابقة والمتكررة للأحزاب المقربة من إيران بإرغام الولايات المتحدة على الخروج من العراق في البرلمان العراقي.

انعقد البرلمان العراقي في الخامس من كانون الثاني على الرغم من الغياب الكلي تقريباً لأعضائه الكرد والعرب السنة من شمال العراق وغربه –وهي المناطق التي جرت فيها المعارك ضد

تنظيم داعش الإرهابي والتي قد تعود تلك الجماعة الإرهابية في الظهور مجدداً في حال توقف الدعم العسكري الأمريكي- وأوضح رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، أنه قد تكون هناك تداعيات خطيرة على العراق إذا اضطرت الولايات المتحدة إلى الانسحاب. وقدم رئيس الوزراء عادل عبد المهدي حججاً مقنعة للبرلمان كي يتم التصويت على إخراج القوات الأمريكية من العراق، مشيراً إلى أنه لا يمكن للعراق أو الولايات المتحدة ضمان سلامة القوات، وأن الأولويات العراقية والأمريكية متضاربة، لدرجة أن الولايات المتحدة ستنتهك سيادة العراق على حساب متابعتها لأجنداتها الخاصة.

وقد عمم مشروع النص الذي طُلب من أعضاء البرلمان التصويت عليه في بداية الجلسة، وحددت أربعة التزامات للحكومة: إلغاء طلب المساعدة من التحالف، وإنهاء وجود القوات الأجنبية، ومنعهم من استخدام الأراضي العراقية والمجال الجوي، وتقديم شكوى رسمية إلى الأمم المتحدة بشأن انتهاك الولايات المتحدة لسيادة العراق، والتحقيق في أحداث غارات مطار بغداد. ونظراً لعدم صياغة الحكومة أي تشريع (لم يكن بمقدورها ذلك بسبب وضعها المؤقت) ولم يكن البرلمان مستعداً له، فإن التصويت سيكون للموافقة على قرار بدلاً من مشروع قانون. وهناك نقاشات بشأن ما إذا كانت مثل هذه القرارات ملزمة للحكومة أو أنها تعبّر فقط عن رغبات ومشورة البرلمان، لكن المناقشات السابقة لهذا الموضوع من المحكمة الفيدرالية العراقية العليا لم تكن حاسمة، وأن أي تحدٍ قانوني هذه المرة لن يكون ناجحاً لأن المحكمة تميل لصالح الحكومة.

بعد التصريحات القليلة التي أدلى بها النواب -بما في ذلك بيان من تحالف سائرون بقيادة مقتدى الصدر مؤيداً للتصويت- صدر القرار بأغلبية 172 صوتاً، بينما رفض بعض النواب الحضور؛ بسبب تلقيهم رسائل تهديد تجبرهم على عدم حضور الجلسة، أو الامتناع عن التصويت على حد قولهم؛ وبذلك أصبحت لدى رئيس الوزراء الآن السلطة بالطلب من القوات الأجنبية الخروج من العراق.

كيف عادت القوات الأمريكية إلى العراق عام 2014؟

كان وجود القوات الأمريكية في العراق نتيجة لاتفاق بين الحكومتين العراقية والأمريكية في حزيران 2014. وكانت حكومة المالكي قد طلبت من الولايات المتحدة التدخل لإيقاف تنظيم داعش الإرهابي، ولكن تم رفضها حتى أرسل العراق طلباً رسمياً للمساعدة بعد أسبوع من سقوط

الموصل، وأقر بذلك الجنرال مارتن ديمبسي في الكونغرس، حينما كان آنذاك رئيس هيئة الأركان المشتركة. ولم توافق إدارة أوباما على المساعدة إلا بشرط الحصول على حصانة للقوات التي ستنشر في العراق، وهو السبب الذي منع الولايات المتحدة من إبقاء قواتها هناك بعد عام 2011 الذي أدى إلى الانسحاب الكامل (في الوقت الذي أرادت فيه الولايات المتحدة من البرلمان العراقي ضمان الحصانة). وافقت الحكومة العراقية على توفير الحصانة، وحُدد ذلك بشرط التعاون في تبادل المذكرات الدبلوماسية بين وزارة الخارجية العراقية ووزارة الخارجية الامريكية. بينما يزعم مسؤول أمريكي سابق أنه كان هناك شرط إلغاء لمدة سنة واحدة في المذكرة، إلا أنه ليس من الواضح تبعات ذلك الإلغاء عملياً، ولم يؤكد الجانب العراقي وجود هذا الشرط. على أي حال، إذا طُلب من الولايات المتحدة المغادرة، فمن المؤكد أنها لن تختار البقاء لمدة عام في بيئة معادية.

ولذلك كي يُصدر أمر للقوات الأمريكية بالانسحاب من العراق، فكل ما هو مطلوب هو أن تخطر الحكومة العراقية حكومة الولايات المتحدة من خلال إشعار رسمي صادر عن وزارة الخارجية بإلغاء طلب المساعدة الصادر في حزيران عام 2014. على الرغم من أن وزير الخارجية مايك بومبيو وآخرين في إدارة ترامب قد لمحوا إلى أن رئيس الوزراء المنتهية ولايته عادل عبد المهدي لا يتمتع بسلطة للقيام بذلك، فهو أمر لم يثبت بعد. ولجأ عبد المهدي إلى البرلمان لسببين: الأول: كونه رئيس وزراء مستقيل، أراد تأكيد سلطته لأن الدستور ينص على أن الحكومات المؤقتة تقوم بأداء الشؤون اليومية، ويمكن أن يكون هناك تساؤل حول ما إذا كان هذا الحكم يشمل إنهاء اتفاق ثنائي. والآخر: سعى إلى الضغط على البرلمان والأحزاب التي ترغب بالمضي قدماً في هذه الخطوة، حتى يتصرف بناءً على رغباتهم بدلاً من الشروع في خطوة سياسية محفوفة بالمخاطر.

ما موقف الحكومتان العراقية والأمريكية من الانسحاب؟

في يوم الإثنين 6 كانون الثاني التقى رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي بالسفير الأمريكي ماثيو تويلر ونقل إليه عزمه على الامتثال للقرار البرلماني. ولم يأمر عبد المهدي وزارة الخارجية بإخطار الولايات المتحدة رسمياً بالانسحاب؛ وهذا يشير إلى أنه يحاول التوصل إلى اتفاق ودي يحقق نوعا من الانسحاب دون فرض اتفاق كامل وفوري. وطرح مسؤول عراقي احتمالية تطبيق طلب الانسحاب على القوات المقاتلة وليس المدربين العسكريين.

ولزيادة تعقيد الموقف –المعقد بالفعل– أرسل قائد القوات الأمريكية في العراق في وقت

لاحق من ذلك اليوم خطاباً إلى قيادة العمليات المشتركة العراقية يفيد بأن قوات التحالف سوف تمتثل لرغبات العراق السيادية وتستعد للانسحاب من العراق. وسُرِب الخطاب، وحدث الكثير من الالتباس، إذ ذكر البنتاغون في بداية الأمر أن الخطاب كان مزيفاً، وبعد ذلك قالوا إنها كانت مسودة، وبعد ذلك بأنها نوايا صاغت بنحوٍ سيّئ وأُسيء فهمها فيما يتعلق بوضع القوات في العراق، وأخيراً صرحوا بأنها كانت خطأً. وكان وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر مصراً على أن القوات الأمريكية لن تنسحب من العراق وأن الرسالة ستُهمل. إلا أن تصريحات عادل عبد المهدي خلال جلسة لمجلس الوزراء في اليوم التالي نصت على أنه اعتبر الخطاب بمنزلة إشعار رسمي، وأنه سيعمل على افتراض أن الولايات المتحدة ستنسحب من العراق، على الرغم من أن هذه الرسالة قد تكون مجرد موقف مبدئي.

ومنذ ذلك الحين، أشارت تصريحات إدارة ترامب إلى عدم وجود أي نية للانسحاب، ورفضت دعوة عبد المهدي بالانسحاب؛ إذ أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً صريحاً في 10 كانون الثاني، أكدت فيه عدم وجود أية مفاوضات رسمية بشأن الانسحاب، في إشارة إلى المناقشات بشأن تداعيات محتملة للانسحاب القسري. وقد تم العدول عن هذا الطلب إلى حد ما في مكالمة بين بومبيو وعبد المهدي إذ أظهرا استعداداً لمناقشة مستقبل القوات الأمريكية في العراق. على الرغم من هذه الرسائل، فمن المرجح أن يوافق ترامب على الانسحاب «في مرحلة ما»، إذ أعرب مراراً عن خيبة أمله؛ بسبب ما تكبدته الولايات المتحدة من تكاليف للوجود الأمريكي في العراق والمحافظة على العمليات العسكرية في قاعدة عين الأسد. وفي اجتماع عقد مؤخراً بين ترامب والرئيس العراقي برهم صالح، بدا أنه ملتزم بسحب القوات من العراق شريطة ألا يتم الانسحاب بطريقة غير محترمة. ومع ذلك، قد يكون ذلك دليلاً إضافياً على «عدم احترام» العراق للولايات المتحدة الذي قد يدفع ترامب إلى سحب القوات في قرار تلقائي، على غرار انسحابهم من سوريا. فإن عدم قدرة قوات الأمن العراقية في منع الهجمات على السفارة الأمريكية في بغداد والمنشآت الأمريكية في أماكن أخرى من العراق، فضلاً عن التصريحات السياسية التي تدين الوجود الأمريكي، إلى جانب احتمال وقوع خسائر أمريكية، قد تدفع ترامب لاتخاذ مثل هذا القرار.

ستعمل الحكومة الأمريكية الآن على ممارسة الضغط لمنع إصدار إخطار رسمي بالانسحاب. وسيشمل ذلك تسليط الضوء على إمكانية تطبيق عقوبات ثانوية عند انتهاء مدة الإعفاء الحالية، واتخاذ تدابير جديدة لحماية تدفق الدولارات إلى المنظمات التي تخضع للعقوبات؛ وبالتالي تضييق

وفرتها في البنك المركزي العراقي، وصياغة العقوبات الأساسية التي تستهدف اقتصاد العراق. لقد تلقى السياسيون العراقيون هذه الرسائل، وعلى الرغم من أنه لا ينبغي التقليل من المخاطر الاقتصادية المحتملة على العراق، فإن هذه العقوبات ستكون عكسية للمصالح الأمريكية.

هذا الرد من إدارة ترامب هو أحد الأسباب التي دفعت عبد المهدي إلى تقديم طلب رسمي إلى البرلمان بانسحاب القوات الأمريكية من العراق. ولقد سعى إلى الحصول على موافقة بالإجماع بشأن هذه القضية، وتطلع للحصول على دعم من حلفائه السياسيين للمضي قدماً. حتى الآن لا يبدو أن عبد المهدي قد تمكن من الحصول على موافقة الأغلبية لإجبار القوات الأمريكية على الخروج، ولم يترك أمامه سوى خيار تأجيل هذا القرار إلى الحكومة المقبلة.

وحتى في حالة مضي الحكومة العراقية قدماً بقرارها دون توقف وهو أمر غير مرجح، فمن المستحيل أن تتجاهل الولايات المتحدة مطالب الانسحاب والبقاء في العراق. إذ سيكون ذلك عملاً غير قانوني، وربما يكون عملاً حربياً؛ الأمر الذي سيجعل الأصول والقوات الأمريكية هدفاً للهجوم. وعلى الرغم من أن البعض قد يقترح انسحاب الولايات المتحدة إلى إقليم كردستان العراق، إلا أن وجودهم هناك سيكون غير قانوني ايضاً، وسيعرض المنطقة الكردية لهجمات محتملة ضد قوة أجنبية محتلة.

وفي حال تقديم الإشعار الرسمي بالانسحاب، فقد تكون هناك محاولة لكتابة هذه «الورقة» بالطريقة التي يريدها العراق، وكي تقرأها الولايات المتحدة بالطريقة التي يريدها العراق كذلك. وهناك عدة تساؤلات عمّا سيتضمنه ذلك الإشعار، فهل سيتضمن مغادرة القوات الأجنبية على مدار عدة سنوات، وهو نوع من الانسحاب البطيء؟ وهل سيسمح ببقاء عدد محدد من المدربين؟ وهل ستتم صياغة اتفاقية جديدة بنحوٍ سريع لإبقاء القوات الأمريكية في العراق تحت ظروف أكثر صرامة؟ وهناك بعض الاقتراحات العملية الأخرى، ولكنها تتطلب من الولايات المتحدة أن تشارك بنحوٍ بنّاء في هذا الموضوع، التي لم تصبح فيها طرفاً بعد. إن عدم العمل على خطة لسحب بعض القوات والتخطيط للانتقام إذا أجبروا على ذلك، ستبدو وكأنها قرارات طائشة.

ماذا يحدث إذا انسحبت الولايات المتحدة من العراق؟

إن المعضلة بالنسبة للعراق هي ما إذا كان بإمكانه الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة مع إجبارها على سحب قواتها من أراضيه. وفي حين أن مؤيدي فكرة إجبار الولايات المتحدة على المغادرة يشددون على إيجابيات هذا القرار، إلا أن آثاره السلبية ملموسة. ما يحتاجه كبار السياسيين في العراق هو إعادة النظر في الآثار الأمنية والسياسية والعسكرية لطرد القوات الأمريكية من العراق، فضلاً عن الآثار الاقتصادية. حينما غادرت الولايات المتحدة العراق في نهاية عام 2011، ساعد الفراغ السياسي والأمني في ظهور تنظيم داعش. وأعلن المراقبون أن العراق يقع تحت سيطرة إيران وأن الأضرار التي لحقت بالعلاقات الخارجية للعراق كانت نتيجة للنفوذ الإيراني.

وعند إصدار قرار التحالف بوقف العمليات ضد تنظيم داعش في العراق بسبب المخاوف الأمنية، أعربت قوات الأمن العراقية عن قلقها بشأن الآثار الضارة للانسحاب الأمريكي المحتمل من العراق. وهناك ثغرات كبيرة في قدرات قوات مكافحة الإرهاب العراقية التي يسدها التحالف حالياً. وتشارك الولايات المتحدة بمئات الملايين من الدولارات للعراق لدعم أمنه. إن التهديد بقطع هذا الدعم، إذا تم إجبار القوات الأمريكية على الخروج، سيكون له تأثير كبير على قوات الأمن العراقية وقدرتها في محاربة تنظيم داعش بنحوٍ فعال.

وفضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة قد لا يكون لديها خيار إذا أُجبرت على سحب القوات، إلا أنها يمكن أن تتجنب القيام بذلك بنحوٍ استباقي. فيعد مراقبون إذا غادرت الولايات المتحدة العراق وانسحبت منه؛ ستترك بذلك مساحة أكبر لإيران في توسيع نفوذها في السياسة العراقية. الأمر الذي سيعزز من قوة تحالف البناء، الذي قام بحملة لإجبار القوات الأمريكية على الخروج في انتخابات 2018، وسيكون ذلك إنجازاً في السياسة الخارجية للحكومة الإيرانية، التي طالبت الولايات المتحدة منذ مدة طويلة بسحب قواتها العسكرية من العراق؛ وهو ما سيوفر لقوات الحشد الشعبي والجماعات المسلحة المقربة لإيران العاملة في العراق دوراً أكبر في أمن البلاد.

ويكمن الخطر الأخير في الصراع العسكري المحتمل مع إيران واحتمال التصعيد في العراق إذا لم يعد لدى الولايات المتحدة ممتلكات لحمايتها في العراق. يمكن لصقور إدارة ترامب الذين حثوا الرئيس على التصعيد ضد إيران أن يقرروا معاملة العراق كعدو؛ وبالتالي فرض العقوبات عليه. وهكذا قد يصبح العراق ساحة قتال حيث تشن الولايات المتحدة غارات جوية وتهاجم الأصول

الإيرانية أو الجماعات الموالية لإيران، وتجنب المواجهة العسكرية المباشرة مع إيران وشن حرب برية على أراضيها؛ وبالتالي ستتبع الولايات المتحدة استراتيجية عدوانية مع إيران مع وجود احتمالية ضئيلة في خسارتهم للأرواح على الأراضي العراقية. وسيكون ذلك للعراق مثالاً لفقدان سيادته ويخلق حالة سيئة من عدم الاستقرار، ويدفعه نحو دائرة العنف.

هل هناك نتائج جيدة؟

حتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تصدر الحكومة العراقية إشعاراً رسمياً عن انسحاب القوات الأمريكية من الأراضي العراقية. ومن المرجح أن يتم ذلك في الأسابيع والأشهر المقبلة، ما لم تبذل الولايات المتحدة جهداً لمنع ذلك. ويمكن القيام بذلك عبر طريق تجنب المزيد من التهديدات واتباع نهج يسوده قدر أكبر من التعاون مع العراق لتخفيف بعض الضغوط على الحكومة العراقية. وسيكون تقليل الوجود العسكري غير الضروري للقوات الأمريكية في العراق خطوة إيجابية. دعا العراق الولايات المتحدة للمساعدة في حملة مواجهة تنظيم داعش – وإن سحب القوات الأمريكية التي لا تشارك في هذه المهمة سيقلل المخاوف المتعلقة بكون أولويات الولايات المتحدة في العراق تركز على مواجهة إيران. بإمكان الولايات المتحدة الالتزام بعدم القيام بأي عمل عسكري في العراق دون موافقة الحكومة العراقية، وبالتالي استعادة الثقة في قدرة العراق على ممارسة سيادته بوجود قوات أجنبية. إن اتباع سلسلة من التدابير غير التصعيدية مع إيران ستؤثر إيجابياً على العلاقات بين العراق والولايات المتحدة. وأخيراً، فإن الاتفاقيات الجديدة لدعم الاقتصاد العراقي وغيرها من الصفقات الثنائية من شأنها أن تعزز من إمكانات الدور الإيجابي الأمريكي للجمهور العراقي.

هناك العديد من العناصر غير المعروفة التي يجب مراقبتها. والانسحاب الجزئي الذي بدأته الولايات المتحدة يمكن أن يلبي أو يلغي إشعار الانسحاب. بإمكان رئيس الوزراء الجديد أن يتولى السلطة وعقد اتفاقيات جديدة. قد يتخذ ترامب قراراً مفاجئاً بالانسحاب كما فعل في سوريا؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى إعادة تجميع تنظيم داعش الإرهابي صفوفه وبالتالي تدهور شديد في الأمن في العراق؛ أو قد تتكبد القوات الأمريكية خسائر كبيرة إذا هاجمت الجماعات الموالية لإيران الأصول الأمريكية في العراق.

وفي تقديري، الذي يتفق مع محللين آخرين، هو أن الولايات المتحدة ستبدأ في سحب قواتها من العراق في عام 2020. والطريقة التي سيتم بها ذلك ستكون هي العامل الحاسم في

وضع العلاقات العراقية–الأمريكية على المدى المتوسط. قد يكون هناك فرق كبير بين إرغام العراق القوات الأمريكية على الخروج من العراق وبين سحب الولايات المتحدة قواتها العسكرية. إذا كانت الولايات المتحدة تعاقب العراق بطريقة أو بأخرى، فربما يكون الاختيار بين إيران والولايات المتحدة كشريك مفضل هو استنتاج مفروغ منه: قد لا يكون العراق حليفاً دائماً للولايات المتحدة، لكن إيران ستكون دوماً جارة للعراق.

قد لا يكون قرار سحب القوات الأمريكية من العراق هو السياسة الحالية للولايات المتحدة، لكن خسارة العراق بالكامل سيكون لها نتائج كارثية. ربما كانت المدة بين 2015 – 2017 هي أفضل وقت بدا فيه العراق قادراً على موازنة العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران. خلال ذلك الوقت، تمكن العراق من منع إيران والولايات المتحدة من التصادم داخل أراضيه مع الحفاظ على علاقات قوية مع كليهما، وتلقى إقراراً بأنه لن يفضل جهة على الأخرى. كان أيضاً وقتاً تطورت فيه علاقات العراق الخارجية بالشرق الأوسط وأوروبا بنحوٍ هائل، وشاركت الولايات المتحدة وإيران في ذلك. إن العراق على دراية بالفائدة التي تقدمها الولايات المتحدة للعراق، ولكن قد لا تكون الولايات المتحدة على دراية بها.

سيكون من الحكمة لصانعي السياسة من كلا الجانبين أن يضعوا في الحسبان بأن استقرار العراق له آثار على الشرق الأوسط ككل، ويجب اتخاذ قرارات صعبة لمنع الأزمات التي لا تعد ولا تحصى في العراق من الظهور تحت وطأة أزمة جديدة. فإن اتباع كبار السياسيين في العراق نهجاً عملياً يلبي مطالب حماية السيادة دون تعريض أمن العراق للخطر أو إثارة غضب الولايات المتحدة، واستغلال الولايات المتحدة للفرصة المتاحة في سحب بعض قواتها مع الإبقاء على العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع العراق، سيتيح للبلدين تقديم إشارات صحيحة لمواطنيهم مع الوفاء بالتزاماتهم القانونية والاستراتيجية. وهذا سيكون وضع يرضي الطرفين ناتج من مجموعة من الحلول التي يخسر فيها الطرفان، والتي سيكون على الحكومتين العمل من أجله.

المصدر:

https://warontherocks.com/2020/01/iraq-still-might-force-the-united-states-out/